تقرير: إنتاج النفط من خارج «أوبك» يتراجع لأول مرة منذ أربع سنوات

النفط من خارج «أوبك» يتراجع

أشار تقرير شركة جدوى للاستثمار أن متوسط أسعار خام برنت بلغ 50 دولارا للبرميل خلال الربع الثالث للعام 2015، مقارنة بـ 61 دولارا للبرميل في الربع الثاني من 2015، ولا نرى فرصة كبيرة لارتفاع أسعار النفط في ظل التوقعات ببقاء فائض الإمدادات العالمية فوق مستوى مليون برميل يومياً خلال الربع الأخير من 2015، ومطلع 2016.

ويتوقع التقرير أن يرتفع الطلب من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رغم هشاشة الاقتصاد الصيني، حيث تقدّر الزيادة السنوية في الطلب على النفط في الصين بنحو 3.6%. وبالمجمل، فإن استمرار نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة متواضعة سيؤدي إلى نمو الطلب العالمي على النفط بنسبة 1.4 على أساس المقارنة السنوية، مع معدلات نمو سنوي مشابهة في عام 2016.

وانخفض إنتاج النفط الخام من خارج أوبك لأول مرة خلال أربع سنوات، على أساس المقارنة السنوية في الربع الثالث للعام 2015، حيث بدأ تأثير انخفاض أسعار النفط ينعكس على نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي. وينتظر أن يتراجع نمو إنتاج النفط الخام الأمريكي بوتيرة أسرع في الربع الأخير من عام 2015، ثم يتحول إلى الانخفاض في عام 2016.

وسجلت كل من المملكة والعراق أكبر زيادة سنوية في إمدادات أوبك خلال الربع الثالث للعام2015، ما أدى إلى ارتفاع إجمالي إنتاج المنظمة إلى أعلى مستوى له في عامين، عند 32 مليون يومياً، ويتوقع أن يبقى إنتاج أوبك مرتفعاً عند ذلك المستوى خلال عامي 2015 و2016، بسبب المنافسة بين الأعضاء للمحافظة على الحصص السوقية. تشير أحدث البيانات المتوفرة إلى زيادة صادرات السعودية خلال الفترة من بداية العام وحتى أغسطس بنسبة 3%، على أساس المقارنة السنوية لتبلغ 7.38 مليون برميل في اليوم وهو مستوى يقل قليلاً عن أعلى مستوى صادرات خلال عشر سنوات، عند 7.54 مليون برميل في اليوم، تحقق عام 2012. وبما أن المملكة لن تغير استراتيجيتها الخاصة بالمحافظة على حصتها السوقية، لذا نتوقع أن تبقى الصادرات قريبة من المستويات الحالية خلال الفترة المتبقية من عام 2015 وعام 2016.

وتراجعت أسعار خام برنت بنحو 18% على أساس المقارنة الربعية، في الربع الثالث لعام 2015 حيث انصرف الاهتمام نحو جانب الطلب في سوق النفط. وقد أثيرت علامات استفهام بشأن نمو الاقتصاد الصيني، كما أن صندوق النقد الدولي خفض توقعاته بشأن نمو الناتج الإجمالي العالمي في أكتوبر، بلغ متوسط أسعار خام برنت 50 دولاراً للبرميل خلال الربع الثالث من 2015، مقارنة بـ 61 دولاراً للبرميل في الربع الثاني من عام 2015.

بالنظر إلى المستقبل، تبقى التوقعات للطلب على النفط متواضعة في عام 2015 ومطلع عام 2016 تأتي المساهمة في نمو الطلب لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من دولتين فقط هما كندا والولايات المتحدة، واللتان يشكل الطلب على النفط بنحو 52% من إجمالي الطلب في المنظمة. وسيبقى ضعف النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي واليابان يشكل ضغطاً على حجم استهلاك النفط العالمي. ويتوقع أن حجم استهلاك النفط العالمي بنسبة 3.6%، وفي الهند بنسبة 3.7%، وفي الشرق الأوسط 2.5%، وإجمالاً فإن استمرار نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة متواضعة سيؤدي إلى نمو في الطلب العالمي على النفط بنحو 1.4%، على أساس المقارنة السنوية، مع معدلات نمو سنوي مشابهة في عام 2016.

في الولايات المتحدة، التي يمثل الطلب فيها نسبة 21% من الطلب العالمي على النفط أدى التراجع الحاد في أسعار خام غرب تكساس، منذ منتصف العام الماضي، إلى تحفيز نمو الطلب. وفقا لإدارة الطرق السريعة الفيدرالية في الولايات المتحدة، وارتفع حجم الحركة على الطرق الأمريكية في النصف الأول من عام 2015 مقاسة بعدد الأميال التي قطعتها المركبات بنسبة 3.5%، على أساس المقارنة السنوية.

وارتفاع الطلب على النفط في الولايات المتحدة سيقدم دعما محدودا لأسعار النفط الخام العالمية أو المحلية، حيث إن بناء المخزونات التجارية من الخام والبنزين لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في الواردات.

في أوروبا، التي تمثل 14% من الطلب العالمي على النفط لم يؤد انخفاض أسعار النفط على أساس سنوي حتى الآن إلى إحداث تغيير كبير في الطلب على النفط، حيث نما الطلب بنسبة متواضعة عند 1.2% خلال الربع الثالث من 2015، على أساس سنوي. وهناك عوامل رئيسة كالتحسن في معايير الاقتصاد في الوقود، وتراجع مستويات النمو الاقتصادي، أدت إلى اتخاذ الطلب على النفط في المنطقة مسار انخفاض لم تشهده منذ فترة طويلة، ويتوقع أن ينمو الطلب على النفط بمعدلات مشابهة في الربع الأخير من عام 2015، لكن هذه المعدلات ستتراجع في عام 2015.

شركتا الموارد للأغذية و ميد التجارية و«بيبسيكو» تمددان شراكتهما حتى عام 2025

لقطة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

وبموجب هذه الاتفاقية، ستستمر شركات الموارد ببيع وتوفير منتجات «بيبسيكو» بمختلف أنواعها ضمن المحال التجارية والمطاعم ومختلف منافذ البيع التابعة لها، والتي تشمل مطاعم «بيتزا هت» في المملكة العربية السعودية ومملكة المغرب، ومطاعم «تاكوبل»، ومحلات «ميد» التجارية، ومنافذ البيع «ميد لكانتن وحلول البيع الذاتي» في السعودية.

وقد أقيم بهذه المناسبة حفل خاص للتوقيع على الاتفاقية، تم عقده في الرياض حضره كل من «سانجيف تشادا»، الرئيس التنفيذي لـ«بيبسيكو» في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وشمال أفريقيا، وسمير محمود عبدالهادي مدير عام مجموعة الموارد للتوزيع والتجارة، إلى جانب عدد من الشخصيات البارزة في كلا المؤسستين.

وتعليقاً على هذه الاتفاقية، قال «سانجيف تشادا»، الرئيس التنفيذي لـ«بيبسيكو» في آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «إنه لمن دواعي فخرنا أن نجدد هذه الشراكة المثمرة مع شركة الموارد، وتعزيز علاقاتنا الإيجابية التي تمتد لسنوات طويلة.»

وأضاف «سانجيف» «إن سوق الأطعمة والمرطبات في السعودية بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام تعد من أكثر الأسواق نشاطاً وحيوية بالنسبة لـ«بيبسيكو»، وتلعب جزءاً هاماً في مسيرة نمونا في المنطقة. إن تجديد شراكتنا مع شركة الموارد يأتي تأكيداً على التزامنا بتوفير الأفضل لهذه الأسواق، ونتطلع قدماً لتحقيق التقدم والنجاح سوية عبر السنوات العشر القادمة التي ستجمعنا خلال هذا التعاون.»

وبدوره، قال عمر فريد، رئيس شركة «بيبسيكو» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «إنه لمن دواعي فخرنا أن نجدد تعاوننا مع إحدى أكثر الشركات تنوعا في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. لقد شهدت شراكتنا مع شركات الموارد نموا كبيرا خلال الأعوام الماضية، ونحن متحمسون لتجديد هذه الشراكة والعمل معهم جنبا إلى جنب خلال الفترة المقبلة الأمر الذي سيفتح أمامنا العديد من فرص النمو والازدهار لكلا الطرفين.»

ومن جانبه، صرح سمير محمود عبدالهادي، مدير عام مجموعة الموارد للتوزيع والتجارة: «إن تجديد هذه الاتفاقية ما هو إلا استمرارا لعلاقتنا الناجحة والممتازة مع شركة «بيبسيكو» منذ أكثر من عشرين سنة وستؤدي هذه الاتفاقية بإذن الله إلى توسيع قاعدة عملاء شركاتنا مع الالتزام الدائم بتوفير أعلى درجات الخدمة وأفضل نوعية من المنتجات.»

ومن جهته ذكر وليد بن صالح الميحيا، المدير عام لشركة الموارد للأغذية أن هذه الاتفاقية الجديدة ستساعدنا في توفير عروض تنافسية وستضمن للمستهلك توفير مستوى أعلى من الجودة والخدمة، وأوضح أن كون بيتزا هت من أكثر مطاعم البيتزا نجاحا وانتشارا في العالم إضافة إلى مرور 26 سنة على وجودها بنجاح في السوق السعودي.

يذكر أن شركة الموارد للأغذية قد دشنت أعمالها في المملكة العربية السعودية في يناير كانون الثاني عام 1989، وتنشط في مجال عمليات إدارة عدد من أشهر سلاسل المطاعم العالمية. تمتلك الشركة حقوق الإدارة الإقليمية لمطاعم «بيتزا هت» في المملكة العربية السعودية «باستثناء جدة والمنطقة المحيطة بها داخل دائرة نصف قطرها 30 ميلا» إضافة إلى المغرب وتونس. كما تمتلك الشركة الإدارة الإقليمية لـ«تاكوبل» في المملكة العربية السعودية. وقد توسعت الشركة وانتشرت بشكل سريع بحيث أصبح لديها أكثر من 175 فرعاً منتشرة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية.

لجنة تحكيم جوائز «أديبك 2015» تكشف عن قائمة بالشركات المرشحة للفوز

الكندي: نشر المعرفة ضروري في قطاع الطاقة الذي يشهد تطورا مستمرا

أعلن معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك»، أحد أبرز الفعاليات في قطاع الطاقة العالمي، عن أسماء 33 جهة مرشحة تأهلت إلى المرحلة النهائية لجوائز «أديبك 2015» في فئات الجائزة الثماني.

وتعد جوائز «أديبك» من الجوائز المرموقة التي تحظى بحضور قوي، إذ تسلط الضوء على أهم الإنجازات والإسهامات المتميزة في قطاع النفط والغاز، وتكرّم كبرى الشركات والأفراد والمبادرات والمشاريع والتقنيات التي أثبتت تفوقها وتميزها في القطاع، لترسخ موقع أبوظبي كمركز عالمي لتبادل المعلومات وأحدث التطورات في قطاع الطاقة.

وبهذه المناسبة، أكّد عبدالمنعم سيف الكندي، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي للعمليات البترولية البرية المحدودة «أدكو» رئيس لجنة تحكيم جوائز «أديبك»، أن ما يعزز نمو الجوائز على الصعيد العالمي هو الحاجة الماسة إلى اعتماد ممارسات مستدامة، وقال: «تبحث الشركات اليوم عن طرق يمكن عبرها تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز مستوى الاستدامة في عمليات التنقيب والإنتاج، وذلك مع حرصها على تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة.

جانب من الحفل

وفي هذا السياق تأتي جوائز «أديبك» لتمكين الشركات من تسليط الضوء على بعض المشاريع والأشخاص والأفكار الأكثر تميزا في العالم. لقد ازدادت أهمية نشر المعرفة وتبادل أفضل الممارسات أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لقطاع الطاقة الذي يشهد تطورا مستمرا في العصر الراهن».

وشهدت جوائز «أديبك» هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المشاركات، حيث تلقت لجنة التحكيم 501 طلب ترشح للمشاركة من 247 جهة من 32 دولة. وتُظهر المسابقة نموا مستمرا منذ انطلاقها في العام 2010، حيث ارتفع عدد طلبات المشاركة بمقدار 105 طلبات عن العام الماضي. فيما وصل عدد الدول التي جاءت منها المشاركات بمقدار ست دول. وارتفع عدد الجهات المشاركة من شركات ومؤسسات ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت 140 جهة مقارنة بالعام 2014، مما يؤكد على حجم الجهود المبذولة من قبل القائمين على الجائزة.

وتم تأهيل الجهات المرشحة إلى القائمة القصيرة بعد تقييم دقيق أجرته لجنة تحكيم إقليمية تتألف من 28 محكما من كبار المختصين من شركات نفط وطنية وعالمية ومؤسسات أكاديمية وجمعيات مهنية. وسيتم فحص جميع المشاركات المتأهلة فحصاً دقيقاً من مجموعة محكمين لا يقل عدد أعضائها عن سبعة، وذلك في اجتماع لجنة التحكيم المقرر يوم 21 أكتوبر الجاري.

ومن المقرر الإعلان عن الفائزين بالمراكز الأولى ومراكز الوصافة خلال حفل عشاء تقيمه شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» في فندق قصر الإمارات يوم 9 نوفمبر، الذي يوافق أول أيام حدث «أديبك 2015».

من جهته، قال جان فيليب كوزيه، من شركة دي إم جي الشركة المنظمة لفعاليات معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول « أديبك 2015»: إن إحداث التطوّر المنشود في قطاع النفط والغاز لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق قياس مستويات التميز والنجاح. لافتا إلى أن جوائز «أديبك» تفتح آفاقا جديدة للشركات والمؤسسات للتعريف بإنجازاتها المتحققة خلال مسيرة تقدمها نحو الاستدامة».

وأضاف: «استطاعت شركات قطاع النفط والغاز هذا العام أن تخطو خطوات واسعة على صعيد المنطقة أو العالم، بسبب الجهود الدؤوبة والالتزام الراسخ بالتقدم، سواء في مجال البحث والتطوير أو في الابتكار والتقنية أو المسؤولية المجتمعية للمؤسسات».

تقرير: الاقتصاد السعودي يبقى في مأمن من مشاكل هبوط أسعار البترول

لا يزال الاقتصاد السعودي في مأمن من المتاعب التي تواجهها الدول النفطية بسبب هبوط أسعار البترول، فضلاً عن أن السعودية التي تقود العمليات العسكرية في اليمن لا يبدو أن اقتصادها قد تأثر لا بالأحداث ولا باضطرابات أسواق النفط، حيث تشير أحدث التقارير الى أن الاقتصاد السعودي في أفضل أحواله منذ عقود على الرغم من الظروف الراهنة.

وبدأت أسعار النفط منذ أواخر العام الماضي رحلة هبوط قاسية أدت إلى نزوله إلى مستويات تتراوح بين الأربعين والخمسين دولاراً بعد أن كان سعر البرميل يتجاوز المئة دولار في الأسواق العالمية، إلا أن السعودية التي تتربع على عرش أكبر وأهم منتجي النفط في العالم والتي يصل إنتاجها الى 9.5 مليون برميل يوميا لا يبدو أنها تأثرت بصورة بالغة مع هبوط الأسعار نتيجة نجاحها في تنويع اقتصادها وعدم اعتمادها بشكل كلي على الموارد النفطية.

وقال تقرير نشرته مجلة «فورين بوليسي: «خلافا للاعتقاد السائد حاليا من ان المملكة تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة فإن الحقيقة أن الاقتصاد السعودي في أفضل أحواله منذ عقود، مشيرا الى أن الاقتصاد السعودي لم يعد حاليا يعتمد على الخارج كما كان الحال في السابق، وتحديدا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي عندما تأثر الاقتصاد السعودي بصورة كبيرة وملموسة مع هبوط اسعار النفط، والتي نزلت عن العشرة دولارات للبرميل في العام 1998.

ويضيف تقرير «فورين بوليسي» الذي اطلعت عليه «العربية نت» انه «على الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي العام في السعودية بدءا من العام 2000 وما بعده فان المملكة تمكنت الاستفادة من سنوات الطفرة النفطية بتوفير احتياطات نقدية ضخمة، وهي الاحتياطات التي وصلت الى مستوى 100% مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي في العام 2014»، اي ان الاقتصاد السعودي كان يوفر احتياطات نقدية تعادل الناتج المحلي الاجمالي كاملا للبلاد، وهي حالة لا تستطيع اية دولة في العالم ان تحققها غير السعودية.

ويقارن تقرير «فورين بوليسي» بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي عندما شهدت أسعار النفط هبوطها الحاد، وبين الهبوط الذي تشهده الأسعار منذ مطلع العام الجاري، حيث يقول التقرير إن السعودية كانت في ذلك الوقت تسجل احتياطيات نقدية في أفضل أحوالها بنسبة 35% الى ناتجها المحلي، بينما وصلت هذه النسبة الى 100% في العام 2014، وهو ما يعني أن لدى المملكة قدرة على استيعاب الهبوط الراهن لسنوات أطول بكثير من القدرات التي كانت لديها خلال العقود الماضية.

ويستبعد تقرير «فورين بوليسي» المنشور بالانكليزية بشكل كامل أن تتعرض السعودية لأية أزمة مالية، أو أزمة عملة خلال السنوات المقبلة، مشيرا الى ان كافة البيانات الاقتصادية الواردة من المملكة تؤكد على متانة وضعها المالي وقوة اقتصادها، ولا تدفع على الاعتقاد بأنها قد تواجه اية متاعب خلال الفترة المقبلة، حيث في نهاية التسعينيات من القرن الماضي كانت المديونية العامة للسعودية قد بلغت أعلى مستوياتها عند 119% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، اما المديونية العامة للسعودية الآن فهي 1.6% فقط مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي، اي ان لدى السعودية أقل مديونية في العالم بالوقت الراهن، الأمر الذي يعطي دفعة قوية للاقتصاد.

المغرب يقلص الدعم لـ1.6 مليار دولار في 2016

أظهرت مسودة ميزانية المغرب لعام 2016، أن الحكومة المغربية تخطط لإنفاق 15.5 مليار درهم «1.61 مليار دولار» على الدعم انخفاضا من 23 مليار درهم خطط لها في ميزانية العام الحالي.

ويتوقع المغرب أن يبلغ الدعم 14 مليار درهم فقط في 2015 انخفاضا من 23 مليار درهم مخطط لها في الميزانية بفضل هبوط أسعار الطاقة.

وبدأ المغرب إصلاح ماليته العامة منذ نحو 3 سنوات بعد عجز ضخم في عام 2012، حينما اتفقت الحكومة المليارات لتهدئة احتجاجات مماثلة للربيع العربي.

وبذل المغرب جهودا أكبر من معظم دول شمال إفريقيا لإجراء تغييرات مؤلمة يطالب بها الدائنون الدوليون لخفض العجز مثل إلغاء دعم الوقود وتجميد التعيينات في القطاع العام. ولا تزال الحكومة تسيطر على أسعار القمح والسكر وغاز الطهي.

وفي تحرك جديد لتسريع وتيرة إصلاح الدعم تخطط الحكومة لتحرير أسعار البنزين ووقود الديزل بشكل كامل في الأول من ديسمبر.

وقالت الحكومة إن الناتج المحلي الإجمالي سينمو 3%، في 2016 انخفاضا من نمو متوقع عند 5%، في 2015.

وهذه التوقعات أكثر تفاؤلا من تقديرات المندوبية السامية للتخطيط التي قالت إن الاقتصاد سينمو 2.6%، في 2016 مع هبوط الإنتاج الزراعي من مستوى قياسي مرتفع في 2015.

وتشكل الزراعة ما يزيد عن 15%، من الاقتصاد حيث بلغ محصول الحبوب لهذا العام 11 مليون طن، ومن المتوقع أن يبلغ العجز 3.5%، من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 انخفاضا من 4.3%، في 2015 بينما سيبلغ التضخم 1.7 في المئة بحسب تقديرات حكومية.

460 مليون ريال ..خسائر قاسية لـ«بترو رابغ» بالربع الثالث

منيت شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات «بترو رابغ» السعودية بخسائر حادة في الربع الثالث من العام الجاري بلغت قيمتها 460 مليون ريال، مقابل أرباح 294 مليون ريال، في الفترة المقابلة من 2014، ومقارنة بأرباح 505 مليون ريال، في الربع السابق.

وقالت الشركة إن الأسباب الرئيسية للخسائر تعود إلى تدني هوامش أرباح المنتجات البتروكيماوية وإلى الهبوط المستمر لأسعار الزيت الخام وإلى انخفاض الكميات المنقولة والمباعة بواسطة المسوقين بالإضافة إلى توفير المخزون اللازم لتغطية المبيعات خلال فترة الصيانة الشاملة لكامل المجمع في الربع الرابع.

وبلغت خسائر بترو رابغ التشغيلية في الربع الثالث 463 مليون ريال، مقابل أرباح 306 مليون ريال، في الربع الثالث من 2014. وحققت بترو رابغ أرباح في التسعة أشهر الأولى من 2015 بلغت قيمتها 250 مليون ريال، مقابل 879 مليون ريال، في الفترة المقابلة من 2014، بنسبة تراجع 71.6%.

نمو أرباح المملكة القابضة 22 في المئة بالربع الثالث

نمت أرباح شركة المملكة القابضة بنسبة 10%، خلال الربع الثالث من هذه السنة مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي لتبلغ 291.5 مليون ريال.

وقد عزت الشركة نمو الأرباح إلى المكاسب من الاستثمارات إلى جانب انخفاض الاستهلاك وذلك على الرغم من ارتفاع المصاريف العمومية والإدارية والأعباء المالية.

ومقارنة مع الربع الذي سبق، فقد نمت الأرباح الفصلية بنسبة 22%، بدعم من ارتفاع أرباح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وانخفاض الاستهلاكات.